

مفهوم العمل لدى الفرد الجزائري بين البعد البيولوجي (الغريزي) والأبعاد الإنسانية والهادفة الأخرى

The concept of work for the Algerian individual between the biological
(instinctive) dimension and other human and purposeful dimensions.

محمد دادي

mohamed.daddi@univ-tiaret.dz / الجزائر/ تيارت، خلدون، تيارت

تاريخ الاستلام : 2023/01/31 ؛ تاريخ القبول : 2023/12/04 ؛ تاريخ النشر : 2023/12/20

Abstract

This study aims to spotlight on the concept of work for the Algerian individual, by exploring the perceptions and representations that the Algerian worker has in his mind about work and its repercussions on the level of practice and profitability. Work is a common feature between humans and animals, represented in the biological dimension, as the animal is also an organism that is forced to work instinctively and biologically to ensure continuity and survival, and this is the common denominator between them and human beings, except that human being is a rational being, has been able to make work. Indeed, it has a purpose that transcends the biological dimension to other dimensions that are targeted at the economic, social, psychological and cultural levels. Therefore, the problematic centered on the following questions is formulated as: How does the Algerian worker perceive the concept of work? Is the concept of work for the Algerian worker limited to its biological (instinctive) dimension, or does it transcend it to other human purpose dimensions? Does the cultural and religious factor have a role in defining the concept of work for the Algerian worker? To answer these questions, we used the analytical and comparative approach, and relying on the cultural heritage of (popular wisdom and proverbs) as a source that frames the perceptions and defines the concept and dimensions of work for the working class in Algeria.

Keywords : concept of work, perceptions, dimensions of work, cultural heritage.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم العمل لدى الفرد الجزائري، وذلك من خلال الوقوف على التصورات والتمثيلات التي يحملها العامل الجزائري في ذهنه حول العمل وانعكاساتها على مستوى الممارسة والمردودية. فالعمل هو ميزة مشتركة بين الإنسان والحيوان، والمتمثلة في البعد البيولوجي، إذ أن الحيوان هو أيضا كائن مجبر على العمل غريزيا وبيولوجيا من أجل ضمان الاستمرارية والبقاء، وهذا هو القاسم المشترك بينه وبين الإنسان، غير أن الإنسان بكونه كائنا عاقلا فقد استطاع أن يجعل من العمل فعلا هادفا يتجاوز فيه البعد البيولوجي إلى أبعاد أخرى وهادفة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والحضاري ومن هنا تم صياغة الإشكالية المتمحورة حول التساؤلات التالية: كيف يتصور العامل الجزائري مفهوم العمل؟ وهل يقتصر مفهوم العمل بالنسبة للعامل الجزائري على بعده البيولوجي (الغريزي) أم يتجاوزه إلى الأبعاد الهادفة الإنسانية الأخرى؟ وهل للعامل الثقافي والديني دور في تحديد مفهوم العمل بالنسبة للعامل الجزائري؟ وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا باستخدام المنهج التحليلي والمقارن، وبالاعتماد أيضا على الموروث الثقافي من (حكيم وأمثال شعبية) كمصدر من المصادر المؤطرة للتصورات والمحددة لمفهوم وأبعاد العمل بالنسبة للفئة الشغيلة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مفهوم العمل، التصورات، أبعاد العمل، الموروث الثقافي.

1. مقدمة:

باعتبار العمل هو ذلك النشاط الذي مارسه الإنسان منذ غابر العصور بغية تلبية حاجياته الأولية من مأكّل وملبس ومأوى، فقد كان ولا يزال موضوعا للتفكير والتأمل الفلسفي، ومجالا للدراسة والبحث في العديد من التخصصات العلمية والأكاديمية. ويعود الاهتمام بمفهوم العمل إلى كونه نشاطا وتفاعلا تتداخل فيه الكثير من الأبعاد (البيولوجية، الاجتماعية، الأخلاقية، النفسية، الثقافية والاقتصادية). كما أن العمل حتى وإن كان منطلقه الأولي بيولوجي (غريزي) من أجل تلبية الحاجيات الأولية للإنسان - وهذا ما يشترك فيه مع الحيوان - غير أن الإنسان وبحكم أنه كائن عاقل فقد أضفى أبعادا أخرى على مفهوم العمل، ولم يعد يقتصر لديه على تلبية حاجياته الأولية، بل تجاوز ذلك كثيرا عبر تطوره التاريخي في علاقة جدلية بينه وبين العمل، إذ بقدر ما طوّر الإنسان مفهوم العمل بقدر ما تطور وتقدم من خلاله.

وما يميز المجتمعات الحديثة والمتطورة اليوم هو التحكم في اقتصاديات العالم، و في العلم والتكنولوجيا، والذي يعتبر ثمرة من ثمار العمل ونتيجة مباشرة من نتائجه. غير أن مفهوم العمل وقيّمته تختلف من مجتمع لآخر، ومن ثقافة لآخرى. فالعمل حتى وإن كان دافعه الأولي بيولوجي وأهدافه وغاياته اقتصادية إلا أنه محكوم بمجموعة من القيم الثقافية ومحدود بكم من التصورات والتمثلات الاجتماعية مثلما هو محاط بالعديد من الشروط النفسية، وهذا ما يجعل منه مفهوما مختلفا باختلاف الثقافات والمجتمعات. وباعتبار المجتمع الجزائري مجتمعا كباقي المجتمعات له تصورات وثقافته ومرجعياته ومفاهيمه الخاصة، فإنه من البديهي أن له تصورا مفهوما تجاه العمل مؤطرا بأطر اجتماعية ونفسية وثقافية وتاريخية تقوم بتحديد السلوك والممارسة، وتوجيه الفكر نحو استيعاب وتبني قيم معينة ورفض قيم أخرى، والتي من بينها مفهوم العمل وقيّمته. ومن هنا يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات والتي سنحاول الإجابة عنها في هذه الورقة. كيف يتصور الفرد الجزائري مفهوم العمل؟ وهل يقتصر مفهوم العمل بالنسبة للفرد الجزائري على بعده البيولوجي (الغريزي) أم يتجاوزه إلى الأبعاد الهادفة الإنسانية الأخرى؟ وهل للعامل الثقافي والديني والاجتماعي دور في تحديد مفهوم العمل بالنسبة للعامل الجزائري؟.

2 التصورات الاجتماعية والتمثلات الثقافية للعمل:

1.2 مفهوم العمل في المخيال الاجتماعي:

تُرجع بعض النظريات التخلف إلى القيم الاجتماعية والثقافية المتحجرة التي تحكم سلوك الأفراد في هذه المجتمعات، والتي لم تسمح بظهور دافع قوي للإنجاز لدى الأفراد. هذا بالإضافة إلى أن هذه المجتمعات لم تسمح بظهور تملك سلوكيات تحترم علاقات القرابة والصداقة والمراكز الاجتماعية على حساب الكفاءة. (رشوان، 2009، صفحة 193) وهذا ما يمكن ملاحظته على مستوى السلوكيات والممارسات المعاشة.

إن ظاهرة التخلف أو حالة التخلف ليست سوى نتيجة لبعض الظروف الاجتماعية والثقافية، والتي يمكننا تلخيصها في: سيطرة قيم الاستمرار والثبات والاعتماد الكلي على الغيبيات، وعلى القيم التقليدية وأشكال الحياة المتوارثة. ويكمل الصورة القول بأن هذا النسق الثقافي الذي حددنا ملامحه العامة يرتبط بنظام اجتماعي متسق معه، وهو نظام يقوم على التدرج الطبقي الجامد (سواء في شكل طوائف أو طبقات مغلقة أو طوائف مهنية... إلخ)، وسيطرة الجماعات المحلية ذات النطاق المحدود نسبيا والتي تحدد الوضع الاجتماعي للفرد فيها تحديدا جامدا على أساس المولد ومن ثم تعوق الحراك الاجتماعي إلى أسفل أو إلى أعلى على استثناءات قليلة. وإن حدث فيكون استثناء ملفتا للنظر، ومدلول هذا كله أن المجتمع المتخلف يقبل الظروف القائمة ويخضع لها خضوعا كاملا كما لو كانت قدرا مفروضا، أو إرادة إلهية لا راد لها. وهو وضع يقوم على التسليم الكامل بالجبرية وعلى قفل كل فرص أمام المبادرات الفردية، وأمام الأساليب أو الأفكار الجديدة لإستثمار البيئة الطبيعية أو إيجاد أساليب وأشكال أفضل في المجالات التقنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. (الجوهري، 2015، الصفحات 44-45) فالأطر الاجتماعية وثقافة المجتمع وبقدر ما تكون حافزا للأفراد بقدر ما قد تصبح عائقا أمامهم.

وهذا ما يمكن أن يفسر لنا كيف أن أبناء بعض المجتمعات التي كانت تعد في الماضي مجتمعات جامدة أو متخلفة أو بدائية ما إن يخرجوا من أسر القيود التي تفرضها عليهم مجتمعاتهم ويهاجروا إلى مجتمعات أجنبية حتى تتفتق أذهانهم عن أنماط فكرية وسلوكية رشيقة وتقدمية، ويتميز سلوكهم في بيئاتهم الجديدة بالمبادأة والإقدام والقدرة على التجديد واقتحام المجهول دون أي تردد أو

جبن. وتكون النتيجة الطبيعية لذلك نجاحا اقتصاديا واجتماعيا في المجتمع الجديد بكل مقاييس النجاح المعروفة، لمجرد أنهم تخلصوا من القيود والضغوط التي كانت تعوق تفكيرهم الإبداعي في مجتمعاتهم الأصلية. (الجوهري، 2015، صفحة 45). وهذا ما يفسر هجرة الأدمغة والكفاءات والمستثمرين الحقيقيين من بلدانهم المتخلفة إلى البلدان الأخرى حيث تتسع مساحة الحريات ويفتح المجال للمبادرات والابتكار والإبداع.

كما أن المشاركة هي جوهر التنمية، وتغيير اتجاه وفكر المواطن من موقعه التقليدي كمجرد مستهلك ومستفيد من خدمات التنمية التي تقدم إليه، ليتحول إلى صانع حقيقي لهذه التنمية ومسئول مباشر عن حمايتها والدفاع عن استمراريتها وتواصلها المستقبلي، من خلال مشاركته الإيجابية الفعالة على المستويين الفردي والجماعي في تخطيط وتنفيذ وتقييم مشروعات التنمية. (حفوظة، 2022، صفحة 26). وهذا ما يتنافى مع الثقافة التقليدية التي لا تزال سائدة لدى شرائح عريضة من المجتمع الجزائري، والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال بعض الأمثال الشعبية التي تبقى تؤطر المخيال الشعبي لدينا من مثل: "المعيشة تدبير والخدمة للحمير"؟! أو "راقدة و(تمونجي)"، أي نائمة وتأكل، وغيرها من الأمثال الشعبية التي تشجع على الكسل والخمول وتحتقر كل عمل أو مجهود نافع.

إن الفاعلية تنمو تدريجيا مع تعقد المصلحة، أي أن الإنتاج الاجتماعي يرتقي بقدر ما يكون النشاط الفردي موجها لسد حاجات غير فردية، أو بعبارة أخرى، بقدر ما يكون موجها لمصلحة عامة. (بن نبي، تأملات، 2009، الصفحات 36-37) فالطبيعة البشرية حتى وإن كانت محركا دافعا لنشاطات الفرد من أجل تحقيق أهدافها الخاصة والشخصية، غير أنها غير كافية، بل قد تكون على حساب المجتمع إن لم تكن مؤطرة تأطيرا صحيحا يصبو إلى تحقيق المنفعة العامة دون إهمال أو إنكار لحقوق الفرد وغاياته.

فعلى المجتمع أن يستند على الطبيعة البشرية، أي أن يعتمد على غرائز الفرد، والمتمثلة في طاقته الحيوية والتي هي ضرورية لإنجاز دوره وإتمام مهمته التاريخية. ولكن طاقة الفرد الحيوية يمكن أن تهدم المجتمع إذا لم يتم ضبطها وفق شروط محددة، أي بوضعها تحت سلطة صارمة لفكرة متسامية والتي بدورها تقوم بإعادة تنظيمها وإعادة توجيهها من الاقتصار على تأدية الوظائف

البيولوجية المحظى المنحصرة في المساهمة على الحفاظ على النوع البشري، إلى الوظائف الاجتماعية للفرد للمشاركة في نشاطات المجتمع. (Bennabi, Naissance d'une société, 2008, p. 136)

2.2 التمثلات الثقافية لمفهوم العمل:

إذا كنا نتفق على أن الدول النامية أو التي هي في طريق النمو تعيش تكوينا اجتماعيا متعدد الأنماط باعتباره سببا ونتيجة لظواهر ما يعرف بالتأثرات الثلاث: التخلف، التجزئة، التبعية التي تطبع مجتمعات هذه الدول، فلا مناص من أن يصحح علم اجتماع التنمية هذا الواقع من منظور سوسيولوجي متعدد الأبعاد ومتجدد ينعكس على المهام والمناهج التي يُتعامل بها مع هذا الواقع، بمعنى آخر أنه إذا كانت هذه الرؤية تقوم على مرتكزات موضوعية باعتمادها على الخصائص التاريخ-ثقافية في إطار السياق التاريخي لواقع معين، فإن التنصل والرفض المبدئي (نسبة إلى المبدأ) للمعرفة العلمية السابقة المتبادلة التأثير والتأثر، يعتبر نافيا لعالمية العلم، التي لا يجب أن تكون. (غريبي، 2001، صفحة 28)

إن قدرات وإمكانات الشعوب المختلفة لا تتحدد في ضوء سماتها الوراثية أو السلافية، ولا من خلال ظروفها الجغرافية، وإنما تتحدد تلك القدرات والإمكانات في ضوء المثل العليا والأهداف والمعتقدات وأساليب السلوك السائدة في بيئة اجتماعية معينة. أو يمكن القول بعبارة أخرى بأن قدرات وإمكانات أي شعب تتحدد في ضوء عاملين أساسيين وهما: أولا درجة الميل إلى تبني أساليب وأهداف جديدة للحياة بالمعنى الواسع، أي بالمعنى الثقافي العام مثل (إذا كان السلوك الذي تحبذه الثقافة وتشجع عليه سلوك روتيني -أي غير محدد- تقليدي محافظ أم سلوك دينامي متغير راغب في التقدم). أما العامل الثاني هو: ما إذا كان النظام الاجتماعي يتيح لكافة أبنائه فرصا متكافئة لتبني الأهداف الجديدة والمثل العليا التقدمية وتنمية مواهبهم وقدراتهم في سعيهم نحو الأهداف والمثل الجديدة، بحيث يستطيع كل فرد من أفراد ذلك المجتمع أن يكشف عما بداخله من قوى ومواهب بصرف النظر عن لونه أو نوعه أو إنتمائه العائلي أو وضعه الطبقي الاجتماعي. (الجوهري، 2015، صفحة 45). وهذا ما يُبرز الدور الكبير للمحيط المجتمعي على التأثير على أفراد، ويكون ذلك سواء بالتحفيز والتشجيع أو بالتثبيط والإعاقة.

وفيما يخص الوضع بالمجتمع الجزائري فإن بيار بورديو Pierre Bourdieu على الرغم من أنه لم يؤكد بأن العامل الجزائري هو صورة طبق الأصل لجماعته ونتاج للحضارة التي ينتمي إليها، غير أنه بالمقابل لا ينفي تماما بأن الفرد بقي خاضعا للميكانيزمات والآليات التي وضعها مجتمعه، والتي تتعكس على نشاطاته وعلى عمله بصفة خاصة. فالعمل الاقتصادي يخضع للتقاليد ومتطابق مع النموذج الذي وضعه الأجداد ومتوافق عليه من قبل الجماعة، وهذا ما يؤهله للإلتزام لها. (Quijeux, 2015, p. 105)

وم يؤكد ذلك أنه في ظل نظام العرش الملكية لم يكن هناك موجب لحجة مكتوبة لقطعة الأرض، فقد كان المفهوم أن كل الأرض هي لله وأن المسلم لا يملك إلا حق الانتفاع بها. ومع ذلك -وفي الوقت نفسه- كان يتم الحصول على حق الانتفاع عن طريق العمل، حتى إذا أراد أحد رجال القبيلة أن يشرع في فلاحه قطعة أرض كانت مُراحة قبل ذلك فإنها تصبح له، وتنتقل إلى ورثته من بعده. (الأزرق، 1980، صفحة 39)

وعلى الرغم من أن القرويين الجزائريين مثلهم مثل القرويين الصينيين، هم أبعد بكثير مما كانوا يعتقدونه متقفي تلك الفترة حولهم. فقد كانوا ثوريين، غير أنهم في الوقت نفسه كانوا حريصين على المحافظة على البنيات التقليدية، إذ كانوا يعتقدون بأنها تحميهم من الوقوع في المجهول. (Quijeux, 2015, p. 94)

ويذكر بيار بورديو Pierre Bourdieu في كتابه Le déracinement وأثناء استجوابه لبعض العمال في ما بين سنتي 1960-1961، أي في الفترة الاستعمارية حيث أجاب أحدهم "أذهب إلى هناك أين يمكنني أن أجد الخبز. "سأبقى هنا إن كان هناك خبزا" ويجيب الثاني وهو خمّاس والذي كان قد تحصل على 150 فرنك فرنسي قديم وقنطارين من الشعير طيلة السنة "إذا لم تعمل فلا يمكنك أن تأكل الخبز، وإذا غاب العمل غاب الخبز. (Bourdieu, 1964, p. 83). حتى وإن كانت هذه الفترة تعود إلى سنة 1964، أي سنتين فقط على استرجاع الجزائر لاستقلالها، غير أنه لم تتغير النظرة كثيرا بالنسبة للعامل الجزائري بالنسبة لمفهومه للعمل عامة وللشغل بصفة خاصة.

وخلافا للمجتمعات الغربية، أين تهيمن فكرة الحساب، المادي والألي، نجد المجتمع التقليدي، لا يزال يسير وفق التقويم الزراعي والبيولوجي. فالإنتاج بالنسبة له هو فقط من أجل العيش، بل من أجل البقاء على قيد الحياة، فالعمل بالنسبة للعامل التقليدي يجعل منه محصورا وسط هشاشة اقتصادية دائمة. (Quijeux, 2015, p. 105)

فأي اخفاق يعرفه مجتمع ما أثناء محاولاته التصحيحية للوضعية التي يكون عليها، فما هو في الحقيقة إلا انعكاس حتمي لعمق ودرجة أزمته الثقافية، أو بتعبير آخر، وبصفة عامة، ما هو إلا تعبير عن أزمة حقيقية تمر بها حضارته في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه. (Bennabi, Le problème de la culture, 2006, p. 138)

3. أبعاد العمل:

طبيعي أنه ككل نمو لا بد له من تعب وقلق وألم، ذلك أنه يقع في المجتمع وفي الفرد نفسه أيضا شئى من التطاحن، بين قوات سلبية تدعوه إلى السكون، وهي دعوة تجد في طبيعة الإنسان عامة قبولا بسبب ميله الفطري إلى السهولة، وبين قوات إيجابية تدعوه إلى الكد والعمل، تحته صعدا إلى الرقي، الذي هو رسالة الأمة، وإلى الدفاع عن كيان المجتمع، وبصورة عامة إنها تدعوه إلى القيام بالواجبات. (بن نبي، تأملات، 2009، صفحة 21) وتبعا لذلك يعتبر العمل حقا تكفله الدولة للأفراد بطريقة مباشرة عبر خلق فرص للعمل، أو من خلال التسهيلات التي يمكن للدولة أن توفرها للأفراد الراغبين في العمل، كما يعتبر واجبا يُلزم الأفراد القيام به حتى يكونوا أعضاء مساهمين لا أفراد متطفلين.

فالتنمية الاجتماعية لدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية هي تحقيق التوافق من إشباع بيولوجي وبيولوجي واجتماعي أيضا. (حفوظة، 2022، صفحة 32) ولا يمكن الحديث عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ظل غياب العمل، إذ من خلال العمل المُوجّه والمعقلن يمكن تحقيق التنمية في شتى المجالات.

1.3 البعد الديني والأخلاقي للعمل:

إن دراسة ماكس فيبير عن الأخلاق البروتستانتية مرتبطة في المقام الأول بالاقتصاد الرأسمالي، ومعارضة على الدوام للمنظور الماركسي وما يتعلق بالقيم والأخلاق التي يصنفها كعناصر من البناء الفوقي الموجه بقوة البناء التحتي، بمعنى أنها تلي التغيير المادي، ويعارض فيبير الفكر الماركسي مؤكدا على أن القيم والاتجاهات السيكولوجية هي أساس التطور الاقتصادي، مينا أن الرأسمالية نشأت نتيجة للتغيرات السيكولوجية القيمة التي أحدثتها العقيدة البروتستانتية والتي تطابقت روحها مع روح الرأسمالية، وقد بين فيبير من خلال الدراسات الإحصائية أن هناك علاقة واضحة بين الديانة البروتستانتية والبناء الطبقي، خلص منها إلى أن روح العقيدة البروتستانتية هي التي أدت إلى ظهور الرأسمالية الصناعية الغربية لأنها تحث على التحرر الديني الذي يترتب عنه تحرر اقتصادي يدعو إلى التخلص من الأساليب التقليدية. (حفوظة، 2022، صفحة 37)

"كما يرى ماكس فيبير أن روح الرأسمالية الغربية الحديثة قد تشكلت من خلال قيم محددة وفضائل مستمدة من العقيدة البروتستانتية مثل (الاقتصاد في الانفاق، ضبط النفس، الابتكار، التجديد، سيادة البيروقراطية إلخ) مما يعني أن روح الرأسمالية قد وُجدت قبل تشكل الرأسمالية الغربية. (حفوظة، 2022، صفحة 37). وهذا ما لم يحدث في المجال الصناعي في الجزائر، إذ وعلى الرغم من أنه مرَ بعدة مراحل بدءا بالمؤسسات والشركات العمومية الكبرى مروراً بإعادة الهيكلة ووصولاً إلى ما سُمي بـ (الخصوصية واقتصاد السوق)، إلا أن مفهوم العمل لدى العامل الجزائري سواء اكان أجيرا أو خاصا لم يتغير كثيرا، ولأدّل على ذلك على ذلك هو إفلاس أغلبية الشركات العمومية، لأن العامل بها لم يتخلص من عقلية (البابلك)، حيث يسود الغش واللامبالاة وما يرافق ذلك من السلبيات... إضافة إلى غياب روح المسؤولية والمبادرة والإبداع. في حين أن القطاع الخاص ممثلا فيما يسمى برجال الأعمال والمستثمرين، فقد ظل قطاعا طفيليا لم يرقى لخلق الثروة ولا الفائض في الإنتاج على استثناءات قليلة، لأنه بقي رهين ثقافة الربح السريع، ومفتقدا لمفاهيم العمل والاستثمار الحديثة.

ويذهب ماكس فيبير إلى القول بأن شكلا مشابها من التفكير، بلورته الكنائس والطوائف أو الفرق اللوثرية بوضوح متزايد، وكانوا اللوثرية قد اعتبروه ارتدادا إلى (التطهر بالعمل). ومهما يكن

مبررا احتجاج المهتمين، على اعتبار موقفهم الاعتقادي مماثلا للمذهب الكاثوليكي، فإن هذا الإتهام، كان من غير شك، ثابتا، بالنظر إلى النتائج العملية المترتبة على مثل هذا الموقف في حياة المسيحي اللوثري العادي اليومية. ربما لأنه لم يوجد قط، في مجال التقييم الديني للعمل الأخلاقي، شكل أقوى من الذي قدمته الكالفينية لأتباعها. غير أن ما يعطي، بشكل حاسم، لهذا النوع من (الخلاص بالعمل) معناه العملي هو، بالدرجة الأولى، التعرف على الخصائص التي تميزه بين شكل السلوك الملائم والحياة اليومية، لدى مسيحي عادي من القرون الوسطى. كان الكاثوليكي العادي في العصر الوسيط، يعيش عادة (كفاف يومه)، من الناحية الأخلاقية. وكان قبل كل شيء، ينجز وإعيا واجباته التقليدية. وفي ما تبقى، في المقابل، لم تشكل (أعماله الصالحة)، بالضرورة كلا متماسكا، أو على الأقل لم تكن بالضرورة متسلسلة، بشكل عقلائي في نظام حياتي. بل بقيت بالأحرى أفعال معزولة ينجزها حسب الظروف، بهدف التحرر من الخطايا الخاصة، إما بتأثير من الكهنوت، وإما لكي يدفع في أواخر حياته نوعا من القسط ليأمن خلاصه. وكانت الأخلاق الكاثوليكية أخلاق (اليقين)، غير أن النية من وراء عمل ما هي التي تحدد قيمته، والعمل هذا حسنا أو سيئا، كان يوضع على حساب من ينجزه، مؤثرا على مصيره المزدوج الديني والدينيوي. (فيبير، د ت، صفحة 77)

ما هو مُدان فعلا من وجهة النظر الأخلاقية، هو الطمأنينة أو الراحة في التملك، والتمتع بالثروة ونتائج ذلك: البطالة، إغواءات الجسد، ولاسيما الخشية من تحويل الجهد عن البحث عن حياة (مقدسة). ولا يصبح التملك موضع شبهة إلا حين ينطوي على خطر الطمأنينة هذه. إن لراحة القديسين الأبدية في الحقيقة، مكانها في الحياة الآخرة، أما على الأرض فينبغي على الإنسان، بغية تأمين خلاصه، أن يقوم بعمل الرب الذي بعث به إلى الأرض طيلة ما يدوم النهار. لا البطالة ولا المتعة، بل النشاط وحده هو الذي يخدم زيادة مجد الله، تبعا لتجليات إرادته الواضحة. (فيبير، د ت، صفحة 135). غير أنه من المفارقات التي تحدث بمجتمعنا خلال شهر رمضان أنه وعلى الرغم من أن الدين الإسلامي ينص على أن العمل عبادة، بل ويردها الكثيرين، غير أن في شهر الصيام هذا ينزع الكثير من الأفراد الصائمين إلى الخمول والنوم والكسل! كما أن مفهوم الوقت هنا يصبح

بلا قيمة ولا معنى، حيث يصبح العامل - وخاصة الأجير - يبحث عن الطريقة المناسبة لإضاعة الوقت وتمضية الوقت عوض استغلاله للقيام بواجبه المأجور عليه.

إن فائدة مهنة ما والاستحسان الذي يوليه الله لها، يقاسان، بداية وهذا صحيح، تبعا لمقاييس أخلاقية، وبالتالي حسب أهمية الثروات التي تجنيها على (الجماعة)، وفوق ذلك وهذا المقياس الثالث وهو الأكثر أهمية من الناحية العملية، حسب الفائدة الاقتصادية التي توفرها. ذلك إذا كان الله، الذي يراه الطهري في العمل في كل ظروف الحياة، يقدم لأحد مصطفيه فرصة للاستفادة، فهو يفعل ذلك قصد. حين ينطلق المسيحي الصالح، عليه أن يجيب على هذا النداء: (إذا عين الله لكم طريقا ما فبإمكانكم ان تكسبوا شرعيا من خلالها أكثر مما تكسبونه من خلال غيرها وذلك من غير إلحاق الضرر بأرواحكم ولا بأرواح غيركم، وإذا رفضتم الأكثر نفعاً واخترتم الطريق الأقل نفعاً فإنكم تجابهون إحدى غايات النداء الرباني وترفضون ان تكونوا أولياء الله، وان تقبلوا هباته وان تستخدمونها في سبيله إذا ما أمر بذلك. اعملوا إذن بان تكونوا أغنياء من أجل الله لا من أجل الجسد والخطيئة. (فيبير، دت، صفحة 138)

هذا يؤكد ماكس فيبير في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، إذ يعتبر بأن ظهور الرأسمالية والتي كانت سببا في ظهور الثورة الصناعية وما تلاها من تقدم وتطور للمجتمعات الغربية، هو نتيجة للمذهب البروتستاني داخل الديانة المسيحية، هذا المذهب الذي يحث على العمل والتقشف والاستثمار من أجل تحقيق فكرة الخلاص الآخروي، وهذا ما أدى إلى مراكمة الثروة، والتي تحولت من ثروة جامدة ومكتنزة إلى رأس مال متحرك ومنتج.

أما فيما يخص الديانة الإسلامية وعلى الرغم من أنها تحث على العمل كذلك وعدم التبذير وحفظ الأموال، غير أن المجتمعات العربية والإسلامية والتي يعتبر المجتمع الجزائري جزءا منها، لا يزال مفهوم العمل مفهوما بحاجة إلى التصويب والتصحيح، وذلك نتيجة للقراءات السطحية للنصوص الدينية والتأويلات البسيطة لها، وهذا ما حال دون تكوين تصور واقعي وفعلي لمفهوم العمل آخذا بعين الاعتبار التحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع بعيدا عن التفسيرات الغيبية المتزمته التي تنفي الواقع لتثبت صحتها ! وهذا ما انعكس سلبا على مفهوم العمل باعتبار الحياة

الدنيا فانية، وبالتالي يتوجب على الفرد المسلم بأن يهتم بالعمل للأخرة، في حين أن العمل للدنيا فيكفي أن يكون حسب ما يكفل للفرد البقاء على قيد الحياة.

"تأكل القوت و تنتظر الموت". (بن نبي، تأملات، 2009، صفحة 44) هذا مثال من بين عديد من الأمثلة التي توارثت عبر الأجيال، والتي أصبحت تحدد تصور وتمثل العمل لدى الكثير من أفراد المجتمع. كما أصبح الفرد منا يعتبر بأن العمل هو من أجل ضمان القوت له ولعائلته، ولا أدل على ذلك أنه إن سئل الفرد الجزائري عن العمل فإنه يجيب بدون تردد إنها "الخبزة"، أي أن العمل بالنسبة إليه له (ضمان للقوت) وحفظا للكرامة في أحسن الأحوال. بتعبير آخر لا يزال الدافع للعمل دافعا غريزيا وبيولوجيا لضمان الاستمرار وبقاء النوع.

وعلى الرغم من المجهودات التي قاموا بها الاصلاحيين في الجزائر غير أن كل مجهوداتهم ظلت بلا جدوى ولا فعالية! فعلى سبيل المثال فقد مثلت (الزكاة) الركيزة الأساسية التي تأسست عليها الإمبراطورية الإسلامية بجميع مؤسساتها المدنية والعسكرية، الإدارية، الثقافية والاجتماعية. غير أن في عصرنا الحالي فقد فقدت هذه المؤسسة الإسلامية تقريبا كلية فعاليتها الاجتماعية. (Bennabi, Naissance d'une société, 2008, p. 136) وللتدليل على ذلك هو كيفية توزيع الزكاة في مجتمعنا، إذ أن الغرض من إعطاء الزكاة وتوزيعها هو التقليل من عدد الفقراء حتى يصبحوا بدورهم من مخرجي الزكاة فيما بعد وليس الصدقة عليهم لسد حاجاتهم لمدة يومٍ أو بضعة أيام. كما أن مُخرِج الزكاة يعتقد بأن هذا المال يجب اخراجه وإعطائه لبعض الفقراء لا باعتبار أن للزكاة أبعاد اجتماعية واقتصادية يتوجب مراعاتها، بل باعتبارها ركنا من أركان الإسلام يجب تأديته وكفى. ومن هنا بقيت الزكاة مجرد ركن من أركان الإسلام مفتقدا لأبعاده وأهدافه ليس الدينية والروحية فقط بل كذلك لأبعاده الدنيوية (الاقتصادية والاجتماعية).

2.3 البعد الاجتماعي للعمل:

ليس المجتمع مجرد تجمع بين أفراد يحملون حين يدخلون إليه أخلاقية ذاتية فيهم، بل ليس الإنسان كأننا خلقنا إلا لأنه يعيش في المجتمع، فقوم الأخلاق أن يتضامن الفرد مع الجماعة، وبقدر هذا التضامن تقاس الأخلاق. صحيح أن المجتمع لا يمكن أن يبقى إذا لم تتضامن أجزأؤه. ولكن التضامن ليس إلا شرطا واحدا من شروط وجوده، وهناك شروط كثيرة أخرى لا تقل ضرورة

عن هذا الشرط. كما أن من الممكن أن تشتمل هذه الشبكة من الروابط التي تشكل الأخلاق على روابط ليست مفيدة في ذاتها، أو على روابط ذات قوة أكبر من درجة فائدتها. (دوركايم، 1982، صفحة 448)

إن تقسيم العمل لا يتناول أفرادا بل وظائف اجتماعية. والمجتمع يهيمه أمر هذه الوظائف الاجتماعية، فهو يكون سليما أو مريضا تبعا لكون هذه الوظائف تتعاون تعاوننا مطردا أو لا تتعاون هذا التعاون المطرد. وبقاء المجتمع متوقف إذن على هذه الوظائف، وهو متوقف عليها بمقدار ما تكون مقسمة. لذلك كان لا يستطيع أن يتركها بدون تحديد. وهي على كل حال تتحدد من تلقاء ذاتها. وهكذا تنشأ تلك القواعد التي يزداد عددها بازدياد تقسيم العمل، والتي من شأن غيابها أن يجعل من التضامن العضوي إما مستحيلا وإما ناقصا. (دوركايم، 1982، صفحة 457) وهنا يأخذ العمل وتقسيمه بعدا اجتماعيا تضامنيا ناهيك عن بعده الاقتصادي والذي يُعتبر بدوره ضروريا وأساسيا لأي نهضة.

إذا كان تقسيم العمل يولد التضامن، فما ذلك لأنه يجعل من كل منا (مبادلا)، كما يقول الاقتصاديون، بل لأنه يخلق بين الأفراد مجموعة كاملة من الحقوق والواجبات تربط بعضهم ببعض ربطا باقيا. فكما أن أوجه الشبه الاجتماعية تولد حقوقا وأخلاقا تحميها، كذلك يولد تقسيم العمل قواعد تكفل التعاون السلمي المطرد بين الوظائف المقسمة. وإذا كانوا الاقتصاديون ظنوا أنه يولد تضامنا كاملا، مهما تكون طريقة تحققه، وإذا كانوا تبعا لذلك قد ذهبوا إلى أن المجتمعات الإنسانية يمكن ويجب أن تصير إلى ارتباطات اقتصادية صرف، فلأنهم حسبوا أن تقسيم العمل لا يصيب إلا مصالح فردية مؤقتة، وأنه لا شأن إلا للأفراد في تقدير المصالح المتنازعة، وفي تقدير الطريقة التي ينبغي أن تصير بها هذه المصالح إلى التوازن، أي في تحديد الشروط التي يجب أن تتم فيها المبادلة، ولما كانت هذه المصالح في صيرورة مستمرة، فليس هناك أي مجال لتقنين ثابت. (دوركايم، 1982، صفحة 456)

ويذهب أوغست كونت إلى اعتبار تقسيم العمل يتعدى أن يكون ظاهرة اقتصادية محضة، وقد رأى بأنه شرط من شروط الحياة الاجتماعية، شريطة أن يُنهم في كل مداه المعقول، أي أن نطبقه على جميع عملياتنا المختلفة، بدلا من نقصره مثلما هي العادة، على مجرد بعض الاستعمالات

المادية. ويضيف بأنه إذا نُظِرَ إليه من هذه الوجهة، فإنه يؤدي مباشرة لا إلى اعتبار الأفراد والطبقات فحسب، بل اعتبار الشعوب المختلفة، من وجهات نظر كثيرة، كما لو أنها تساهم في الوقت نفسه، تبعا لنسق خاص ودرجة خاصة، معينة تماما، في عمل هائل ومشترك يصل نموه التدريجي المحتوم بين المتأخرين حاليا وسلسلة سابقهم المختلفين، بل وبين سلسلة تابعيهم المختلفين. وعلى ذلك فإن التوزع المتصل لمختلف الأعمال الإنسانية هو الذي يُنشئ بالدرجة الأولى التأزر الاجتماعي، والذي يصبح السبب الأساسي في امتداد الجهاز العضوي الاجتماعي وتعمده المتزايد. (دوركايم، 1982، صفحة 78)

فبما أن الفرد كائن اجتماعي فإنه بالضرورة في حاجة دائمة إلى الجماعة والمجتمع، وذلك لا يرجع فقط إلى طبيعته البشرية وغريزته الإنسانية التي جُبِلَ عليها، بل يعود كذلك لعجزه عن سد كل حاجياته بنفسه، ولذلك فهو بحاجة دائمة ومستمرة للعيش داخل الجماعة على شكل نوعٍ من التضامن العضوي، بصفته عضو داخل الجماعة مُكَلَّف بتأدية واجبات مقابل التمتع بحقوق، ولا يمكن أن يتأتى له ذلك إلا من خلال تأدية وظيفة اجتماعية متمثلة في ممارسة نشاط وعمل معين.

3.3 البعد الاقتصادي للعمل:

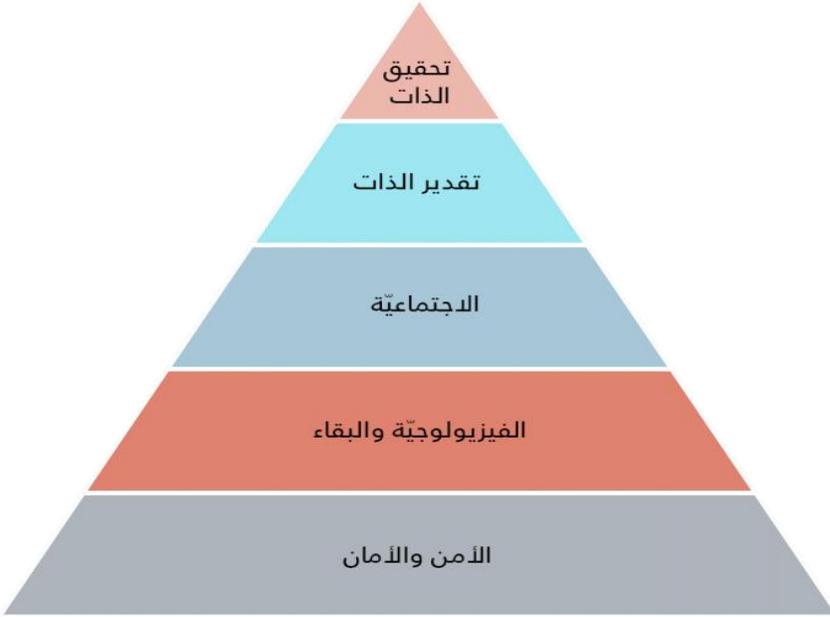
الانتقال من الحياة البدائية الراكدة إلى الحياة العاملة النشطة، هو الذي يسجل إذن بداية حضارة ما أو نهضة معينة. لكن هذا الانتقال يظل في التاريخ من الظواهر الغير مفهومة لو أنه استلزم وسائل أخرى غير التي تقدمها البيئة، ولو أنه استخدم في الحصول على تلك الوسائل شيئا غير ما منحه من قدرات طبيعية يسيطر بها على ذاته وعلى أرضه وعلى وقته. (بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، 2002، صفحة 98). من خلال ثلاثية مالك بن نبي (الإنسان، التراب، الوقت) يبين لنا ضرورة توافر هذه الشروط لإحداث أي نهضة، ولبناء أي حضارة، ويعتبر الإنسان هو العنصر الرئيس في هذه المعادلة.

فالتراب هو عماد حياته المادية، لأنه يعيش على ثمراته في أي ظرف كان، والوقت رهن مشيئته لا ينازعه فيه أحد، ولديه من العبقرية ما يعينه على التصرف فيهما، فهو على هذا يتصرف تصرفا تاما في الشروط الضرورية التي تتيح له أن يحصل على وسائل أقوى، ومعنى هذا أنه

يستطيع أن يحيل وسائله البدائية وسائل أكمل، كلما قدر على تغيير نفسه، ووعي حقيقة إنسانيته، وما تقنضيه من مسؤوليات. (بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، 2002، صفحة 98)

إن الحياة المهنية ينبغي أن تشكل بالنسبة إلى الفرد، تمرينا على وظيفة النقشف، واختبارا من خلال دور الضمير في المهنة، للخلاص الذي يفعل فعله في العناية النشيطة والمنهج اللذين يتفرغ بهما الفرد لعمله. ما يأمر به الله ليس العمل بذاته، بل العمل العقلاني داخل المهنة. يجري التشديد دوما في التصور الطهري على الطبيعة المنهجية في النسكية الدنيوية، وليس كما هي الحال عند لوتر، على القبول بالنصيب الذي قطعه الله لكل واحد بشكل نهائي. (فبيير، د ت، صفحة 137).

إن الطريق الوحيد للخروج من المأزق الاقتصادي هو الاستثمار الاجتماعي وفقا للشروط التي تحول سائر العوامل الاقتصادية من حيز القوة والسكون إلى حيز العمل والحركة... والعالم الثالث في حاجة من أجل إقلاعه، إلى دفعة كفيلة بأن تخلصه من سائر أصناف الجمود. (بن نبي، بين الرشاد والنتية، 2002، صفحة 195). وما يمكننا الاستدلال به في هذا المقام هو الفشل الشبه الكلي والتام لمشاريع ما يعرف بتشغيل الشباب ANSG، فعلى الرغم من الملايير التي صرفت في هذه المشاريع، إلا أن أغلبيتها كانت مشاريع فاشلة ومُجهّزة، لأن المستقدين من هذه المشاريع لم يكن لديهم أدنى وعي لمفهوم العمل والاستثمار بأبعاده النفسية والاجتماعية والأخلاقية، ناهيك عن الاقتصادية والحضارية. وهذا يوضحه لنا هرم (ابراهيم ماسلو) في الشكل التالي.



ويذهب ماكس فيبير إلى التأكيد على أن تبديد الوقت من حيث المبدأ، أول وأخطر الخطايا. وحياتنا لا تدوم إلا لحظة قصيرة جدا وثمينة، وعليها أن تؤكد اختيارنا الخاص وقضاء الوقت بين الناس، وتضييعه في (ثرثرات غير مجدية) وفي الترف، بل وفي النوم ما يزيد عن حاجة الجسد - بين ست وثمان ساعات على الأكثر - هو أمر يستحق إدانة أخلاقية مطلقة. فالوقت ثمين، لأن كل ساعة تضيع إنما تختزل من العمل الذي يسهم في مجد الله. وكذلك فإن التأمل غير الفاعل، وهو بذاته عديم القيمة، جذير بالذم والعقاب إذا تم على حساب العمل اليومي، لأن ذلك يرضي الله أقل مما يرضيه تنفيذ إرادته عمليا في مهنة أو شغل معين. (فيبير، د ت، صفحة 135)

ففكرة الزمن تعد أساسية جدا في تنظيم العمل في العالم الحديث تبعا لنظرية تايلور Taylor، فقد سيطرت هذه النظرية على مفاهيم المقدر الإنتاجية، فساعة (الكرونومتر) التي تستخدم في حساب الثواني تستخدم في نفس الوقت في تسعير الإنتاج. فجميع ألوان النشاط في المجتمع الصناعي الحديث تنمو في حدود الزمن المادي، وتتقوم بساعات عمل؛ أما في البلدان المتخلفة فإنهم لم يجربوا هذه العملة الخاصة إذ تنمو أنواع النشاط والعمل بصورة تقليدية، في حدود الزمن الميتافيزيقي أي في نطاق الأبدية. (بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2000، صفحة 17)

فالالاقتصاد في ظل غياب مفهوم محدد ومضبوط للوقت لا يمكنه أن يكون اقتصادا، إذ أن الاقتصاد هو الوقت، والوقت هو الاقتصاد، أو بالتعبير الإنجليزي *The time is money* الوقت هو المال . كما أن أهداف العامل الرأسمالي تتراكم وتتطور داخل إطار اقتصاد إنتاجي . فبمجرد أن يلبي حاجياته الأولية، يصبح هدفه الثاني هو الزيادة في رأسماله الاقتصادي، كأحد مصادر الأساسية لأجل تميزه الاجتماعي. كما يذهب بورديو إلى التمييز بين الادخار التقليدي لدى العامل القروي الجزائري، والعامل الرأسمالي، إذ أن الادخار بالنسبة للأول وظيفته محدودة زمنيا وفي إطار دائري ومغلق نسبيا، في حين الاحتياط بالنسبة للثاني فهي عبارة عن نظرة مستقبلية مفتوحة على إمكانيات أوسع. كما أن فكرة الحساب والعقلنة الاقتصادية تختلف لدى كلا العاملين في تصورهما للعمل والوقت. (Quijeux, 2015, p. 105) . ولعل للثقافة الشعبية دور في ضيق الأفق والنظرة الاستثمارية بالنسبة للعامل الجزائري عامة، وللفلاح بصفة خاصة، وهذا يؤكد المثل الشعبي القائل "الرومي (الفرنسي) عندما يحصل على مال إضافي يشتري أرض وضيفة (فيرمة Une ferme)، في حين أن العربي (الجزائري) عندما يتحصل على مال إضافي يتزوج مرة ثانية"

ويذهب بيار بورديو إلى اعتبار العمل التقليدي للقرويين الجزائريين، هو عمل موجه للاكتفاء الذاتي ولكنه خاصة ثابت وجامد لأنه كان خاضعا للتقويم الزمني الحالي الشمسي وهذا ما يتعارض مع التقويم السنوي الهجري (الديني) الذي هم متعودون عليه، مما دفع بهم إلى أن يصحبون أشباه عمال لا طبقة عاملة مؤهلة، فقد رُجَّ بهؤلاء القرويين الجزائريين المجتئين من أصولهم الريفية في عالم الشغل الذي هو عالم غريب عنهم. (Quijeux, 2015, p. 98). ففي المجال الزراعي والفلاحي عرفت الجزائر المستقلة عدة قوانين وأنظمة لتسيير وتنظيم هذا القطاع الاستراتيجي والحساس، إذ جرّبت في السنوات الأولى للاستقلال نظام التسيير الذاتي *L'auto gestion*، ليعوض بنظام التعاونيات الفلاحية في إطار الثورة الزراعية، ثم يتم توزيع الأراضي الفلاحية والمستثمرات الزراعية على العمال على شكل امتيازات في إطار قانون إعادة الهيكلة. غير أن القاسم المشترك بين هذه المخططات أنها كانت كلها فاشلة، ويعود هذا الفشل إلى عدة عوامل وأسباب يتعذر سردها والتطرق إليها في هذا المقال، لذا سيكون تركيزنا على طبيعة العامل (الفلاح) الجزائري.

ما يدّعم فرضيتنا هو أنه وعلى الرغم من أن العقارات الفلاحية والعتاد وكل ما يلزم لذلك قد تم توزيعه على العمال (الفلاحين)، إلا أن معظم هذه المستثمرات لم تتجح، بل أن أصحابها لم ينجحوا حتى في تحقيق اكتفاءهم الذاتي ناهيك عن الفائض الموجه للاستهلاك المحلي أو للتصدير للخارج. ومَرَدُّ ذلك راجع إلى عدة أسباب منها ما هو اقتصادي وما هو ثقافي واجتماعي. ففيما يخص البعد الاقتصادي فإن معظم المستفيدين من هذه الامتيازات يفتقدون لروح المبادرة والمنافسة التي تقتضيها العملية الاقتصادية. في حين أن البعد الاجتماعي والثقافي فيتمثل فيما بين ما يتمثل فيه، هو غياب ثقافة الإنتاج المكثف والاقتصار على الزراعة المعاشية لأن الثقافة السائدة هي يغلب عليها الجانب التقليدي المتوارث، والذي يعتبر العمل في الفلاحة رمز للفقر والحرمان وشظف العيش، لا مجالا استراتيجيا يمكن أن يُعوّل عليه.

وعلى الرغم من أن الفرد الجزائري بصفته مسلما لا يتردد في ترديد بعض الآيات والأحاديث النبوية التي تحث على قيمة الوقت في حياة المسلم، غير أنه يبقى من أبعد المجتمعات البشرية في تقدير قيمة الوقت واحترامه. ومن الأحاديث التي يرددتها الكثير "إن الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك" و"لا تتوكل على اليوم إلى الغد" وغير ذلك من الآيات والأحاديث، إلا أن السلوك والممارسة تبقى تدل على عكس ذلك، وهذا ما يشير إلى الخلل القائم بين الأقوال والتصورات والممارسات التي لا تزال محكومة بتصورات تقليدية جامدة ومُتجاوزة.

4. تحليل النتائج:

مما سبق نخلص إلى أن مفهوم العمل قد عرف تحولات وتغيرات حسب تغير وتحول المجتمعات البشرية. ولذلك فإن المجتمع الجزائري عليه أن يغير من تصوره لمفهوم العمل، هذا المفهوم الذي لم يعد مفهوما بيولوجيا وغريزيا من أجل المحافظة على البقاء، بل تعدى ذلك نحو أبعاد أخرى عديدة (البعد الأخلاقي، الاجتماعي، الاقتصادي، العلمي...). ومن هنا يمكننا ذكر بعض التصورات التي لا تزال عالقة في الأذهان لدى الفرد الجزائري على العموم وليس التعميم.

- لا يزال مفهوم العمل لدى العامل الجزائري مفهوما مقتصرًا على بعده البيولوجي والغريزي.

-لا تزال المنظومة الفقهية التقليدية تُوَظَر وتحدد العديد من المفاهيم والتي يعتبر مفهوم العمل من بينها، وهذا ما يعيق أي مبادرة لتغيير النظرة القاصرة تجاه العمل باعتباره عملا دنيويا فانيا، وبالتالي التركيز على العمل الأخرى من شعائر وعبادات وجعل العمل بمفهومه الدنيوي والاقتصادي خاصة في آخر الاهتمامات.

-يفتقد العامل الجزائري في عمومته لمفهوم الوقت، والذي يعتبر مفهوما مهما لا ينفصل عن مفهوم العمل، وهذا ما يؤثر سلبا على أي مجهود ونشاط فكري أو عضلي على الرغم من أن الفرد الجزائري يكرر الكثير من الآيات والأحاديث النبوية التي تنص على قيمة الوقت وضرورة احترامه واستغلاله.

-لا يزال مفهوم الثروة واكتنازها مفهوما سائدا لدى الكثيرين من أصحاب الأموال، وهذا ما يحول دون تحول هذه الأموال من ثروة جامدة وبلا نفع إلى رؤوس أموال متحركة واستثمارات منتجة لقيمة مضافة.

5. خاتمة:

يبقى مفهوم العمل مفهوما يستهوي المفكرين والباحثين في كل العصور، إذ وعلى الرغم من نظرت إليها بعض الفلاسفة نظرة تشاؤمية، حيث اعتبرته نوعا من العقاب للإنسان، أو أنه خاص بفئة العبيد فقط، إلا أن مفهوم العمل قد تغير كثيرا بفعل التطور العلمي الذي شهدته البشرية، فلم يعد مفهوم العمل مرتبطا بالتعب والمشقة التي ارتبطت به لعدة قرون، بل أخذ مفهوم العمل عدة أبعاد وذلك نتيجة لإدخال البحث العلمي عليه والاستخدام المكثف للتكنولوجيا، وهذا ما جعل منه المحدد الرئيسي والأساسي للتطور والتقدم الذي تعرفه الدول والمجتمعات الحديثة. فمعايير التفوق والقوة اليوم لم تعد مقتصرة على القوة العسكرية مثلما كان في وقت مضى، بل أصبح يعتمد أساسا على العامل الاقتصادي، هذا الأخير الذي يعتبر العمل أساسه والعلم وسيلته، فلم تعد اليوم الدول تقاس بالقدرة على احتلال دول أخرى عسكريا بل استبدل مفهوم الاستعمار والاحتلال العسكري بمفهوم الهيمنة الاقتصادية والتفوق العلمي.

6. قائمة المراجع:

- Bennabi, M. (2008). *Naissance d'une société*. Alger, Algérie: Mitidja impression .
- Bourdieu, A. S. (1964). *Le déracinement* . Paris, France: Les éditions de minuit.
- Malek Bennabi .(2006) .*Le problème de la culture* .Alger ،Algérie: El borhane.
- Quijeux, M. (2015). *Bourdieu et le travail*. France: Presses universitaires de Rennes.
- اسماعيل قيرة وعلي غربي. (2001). *في سوسيولوجية التنمية*. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- إميل دوركايم. (1982). *تقسيم العمل الاجتماعي*. بيروت، لبنان: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع.
- حسين عبد الحميد رشوان. (2009). *التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا*. القاهرة، مصر: مؤسسة الجامعة.
- عبد القادر الأمير وبن عمار حفوطة. (2022). *واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر*. الجزائر، الجزائر: ألفا للوثائق.
- ماكس فيبير. (د ت). *الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية*. (محمد علي مقلد، المترجمون) بيروت، لبنان: مركز الإنماء القومي.
- مالك بن نبي. (2000). *المسلم في عالم الاقتصاد* (الإصدار الطبعة الثالثة). دمشق، سوريا: دار الفكر.
- مالك بن نبي. (2002). *بين الرشاد والتيه* (الإصدار الطبعة الثانية). دمشق، سوريا: دار الفكر.
- مالك بن نبي. (2002). *وجهة العالم الإسلامي* (الإصدار الطبعة الثانية). دمشق، سوريا: دار الفكر.
- مالك بن نبي. (2002). *وجهة العالم الإسلامي* (الإصدار الطبعة الثانية). دمشق، سوريا: دار الفكر.
- مالك بن نبي. (2002). *وجهة العالم الإسلامي* (الإصدار الطبعة الثانية). دمشق، سوريا: دار الفكر.
- مالك بن نبي. (2009). *تأملات* (الإصدار الطبعة التاسعة). دمشق، سوريا: دار الفكر.
- محمد محمود الجوهري. (2015). *علم اجتماع التنمية*. مصر: دار المسيرة والنشر والطباعة.
- مغنية الأزرق. (1980). *نشوء الطبقات في الجزائر*. (سمير كرم، المترجمون) بيروت، لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية.